



بيان

أثارت واقعة اغتصاب طفلاً تيقلت ذات الثانية عشر ربيعاً سخطاً وحنتاً شديدين في صفوف نساء حزب الأصالة والمعاصرة كـالرأي العام الوطني والدولي، وزاد من وقوع هذه الجريمة الشناعة الحكم الخفيف الصادر عن غرفة الجنائيات الابتدائية بمحكمة الاستئناف في حق الجناة الثلاث، في عقوبة اعتبرت غير منصفة بالنظر لنطاعة الفعل الجرمي الممارس في حق طفلة انتهكت حرمة جسدها بالغصب المتكرر تحت طائلة التهديد والعنف ومعها اغتصاب براءتها وكرامتها، ومن تم القضاء على أحلام طفلة في بدايتها لتحول قبل أوانها لأم لمولد لا ذنب له غير أنه نتاج فعل همجي.

وأمام هذا الجرم الشنيع الذي هز مشاعرنا وحسنا الإنساني، واستفز ضميرنا المجاعي، فإننا كنساء حزب الأصالة والمعاصرة نعلن ما يلي:

- غضبنا واستيائنا العميقين لفعل الاغتصاب الشنيع، واستنكارنا لهذه الجريمة الوحشية.
- تضامننا المطلق مع الطفلة الضحية ومولودها وعائلتها.

- صدمتنا من الحكم الابتدائي الصادر في حق الجناة الذي جاء مجحفاً في الحقوق المعنوية والمادية للطفلة الضحية وأسرتها.

- ترحيبنا باستئناف النيابة العامة للحكم الابتدائي، وبالتاليأملنا كبير في تصحيح هذه الوضعية وإعادة النظر في الحكم استئنافياً.

- مطالبتنا لوزير العدل والسلطة التشريعية بمراجعة الفصول القانونية المؤطرة لجريمة الاغتصاب وسن عقوبات رادعة وتشديد العقاب على مرتكبي فعل الاغتصاب لاسيما في حق الأطفال والنساء.

- ندعو إلى فتح نقاش فقهي وحقوقي وقانوني هادئ حول ملف نسب أطفال الاغتصاب، حيث من الظلم أن تستقر النساء المعنصبات وحدهن في تحمل تبعات فعل اغتصابهن بالعنف، بل من الظلم أن نتصدر حق طفل لا ذنب له ونجيء به إلى الحياة غصباً في أن ينعم بكرامته وبوضعية اجتماعية سوية وتجنيبه نظرة المجتمع وأحكامه القاسية التي تلاحقه طيلة حياته.

- المطالبة بضرورة إقرار حماية مادية للأهالى الضحايا، وللأطفال الناجين عن الاغتصاب انسجاماً مع ما ينص عليه الدستور من مساواة بين الأطفال بغض النظر عن حالتهم الاجتماعية.

- ندعو إلى تكثيف النضالات في صفوف كل الفاعلين من أجل مغرب ضامن لحماية أطفاله وطفلاته ونساءه من كل ضروب العنف والاغتصاب.

حرر بالرباط في 2 أبريل 2023

